الأمم المتحدة S/2008/440

مجلس الأمن

Distr.: General
7 July 2008
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم، بالنيابة عن الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، لأوجه اهتمام المجلس إلى الوضع الخطير السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ولأعرب عن قلقنا البالغ إزاءه. فالحالة المتدهورة أصلاً تزداد تفاقماً بسبب ما تتخذه إسرائيل من إجراءات غير قانونية وما تضعه من خطط لمواصلة توسيع المستوطنات بما يتنافى مباشرة مع أحكام القانون الدولي والتزاماتها بمقتضى خارطة الطريق.

فإسرائيل لم تف بالتزاماتها بتجميد أنشطة التوطين التي تشمل ''النمو الطبيعي'' وتفكيك المواقع المتقدمة للمستوطنات التي أنشئت منذ آذار/مارس ٢٠٠١. وعلى النقيض من ذلك، فإنها تواصل دون هوادة، وفي تحدٍ صارخ لنداءات المجتمع الدولي، أنشطة بناء المستوطنات في جميع أرجاء الضفة الغربية، ولا سيما في القدس الشرقية والمناطق المحيطة بها. ومما يدعو للقلق هو أن إسرائيل قامت منذ مؤتمر أنابوليس بطرح عطاءات لبناء نحو ١٧ ٠٠٠ وحدة سكنية جديدة في مستوطنات إسرائيلية غير قانونية في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية المحتلة. كما أعلنت مؤخراً عن طرح ما يزيد على ٨٨٠ عطاء جديداً في مستوطنتين غير قانونيتين، ومنهما تلك التي أنشئت في منطقة جبل أبو غنيم في القدس الشرقية المحتلة.

إن إسرائيل في سياستها التي تشجع وتمول وتنشئ وتوسع المستوطنات في الأرض الفلسطينية المحتلة تنتهك مبدأين رئيسيين من مبادئ القانون الإنساني الدولي، وهما: حظر نقل المدنيين من أراضي السلطة القائمة بالاحتلال إلى الأرض المحتلة، وحظر إحداث تغييرات دائمة في الأرض المحتلة لا تعود بالنفع على سكان الأراضي المحتلة. وتنص المادة ٤٩ (٦) من اتفاقية جنيف الرابعة تحديداً على أنه: ''لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحِّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها''.

090708 090708 08-41375 (A)

وكان لمصادرة الأراضي والاستيلاء عليها لبناء مستوطنات إسرائيلية وطرق فرعية وما يتصل بها من هياكل أساسية وممارسة التمييز في إتاحة الوصول إلى الموارد الحيوية الأخرى، بما فيها المياه، تأثير مدمر على الحقوق الأساسية للسكان الفلسطينيين المحليين، بما في ذلك حقوقهم في مستوى معيشي لائق وفي السكن والصحة والتعليم والعمل وحرية التنقل داخل الأراضي المحتلة.

وما انفك المجتمع الدولي يسلّم بعدم مشروعية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. فقد طلب قرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) إلى إسرائيل ”... أن تفكك المستوطنات الحالية وأن توقف تحديداً وعلى وجه الاستعجال إقامة المستوطنات وبنائها وتخطيطها في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس“.

وأكدت من جديد الدورة الحادية عشرة لمؤتمر قمة منظمة المؤتمر الإسلامي المعقودة في داكار، يومي ١٣ و ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ الطابع المحوري لقضية القدس الشريف للأمة الإسلامية بأكملها. وكرر المؤتمر إدانته الشديدة لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لعدوانها المستمر على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس الشريف وفي المناطق المحيطة بها. كما أعرب المؤتمر عن استنكاره لما تقوم به إسرائيل من حفريات مخالفة للقانون تحت الحرم الشريف والمسجد الأقصى، ولجميع هذه التدابير المخالفة للقانون والاستفزازية التي تعتزم من خلالها تغيير الوضع القانوني للمدينة المقدسة وتكوينها السكاني وطابعها.

وتهدف مخططات إسرائيل التوسعية إلى تدمير اتصال وسلامة ووحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة، وترمي إلى تغيير التركيبة الديمغرافية للمنطقة. ويكشف التوسع الاستيطاني غير المشروع واستمرار بناء الجدار العازل، الذي تأكد طابعه غير المشروع والمخالف للقانون في الرأي الاستشاري الذي قدمته محكمة العدل الدولية في عام ٢٠٠٤، عن النوايا الإسرائيلية بضم الأراضي قيد البحث في نهاية المطاف.

وفي هذا المنعطف الخطير، قد تهدد الانتهاكات السافرة التي تقوم بها إسرائيل للقانون الإنساني الدولي، وعدم الوفاء بالتزاماتها بمقتضى خارطة الطريق ومؤتمر أنابوليس عملية السلام الحالية، كما تزيد من زعزعة الوضع الهش أصلاً.

وتحث الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي بشدة مجلس الأمن على أن يتخذ، وفاءً بمسؤولياته بموجب الميثاق، الخطوات المباشرة الضرورية لمعالجة هذا الوضع الخطير، ولا سيما بإلزام إسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأحكام خارطة الطريق وعلى الأخص فيما يتعلق بأنشطة الاستيطان.

ويتعين أيضاً على مجلس الأمن أن يضطلع بدوره الواجب في تحقيق تسوية عادلة ودائمة وشاملة لقضية فلسطين وفقاً للشرعية الدولية وقراراتها.

وتؤكد منظمة المؤتمر الإسلامي من جديد دعمها لإنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة ومستقلة وقابلة للبقاء على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧تكون عاصمتها القدس الشريف.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) منير **أكرم**
السفير والممثل الدائم